Deloitte.

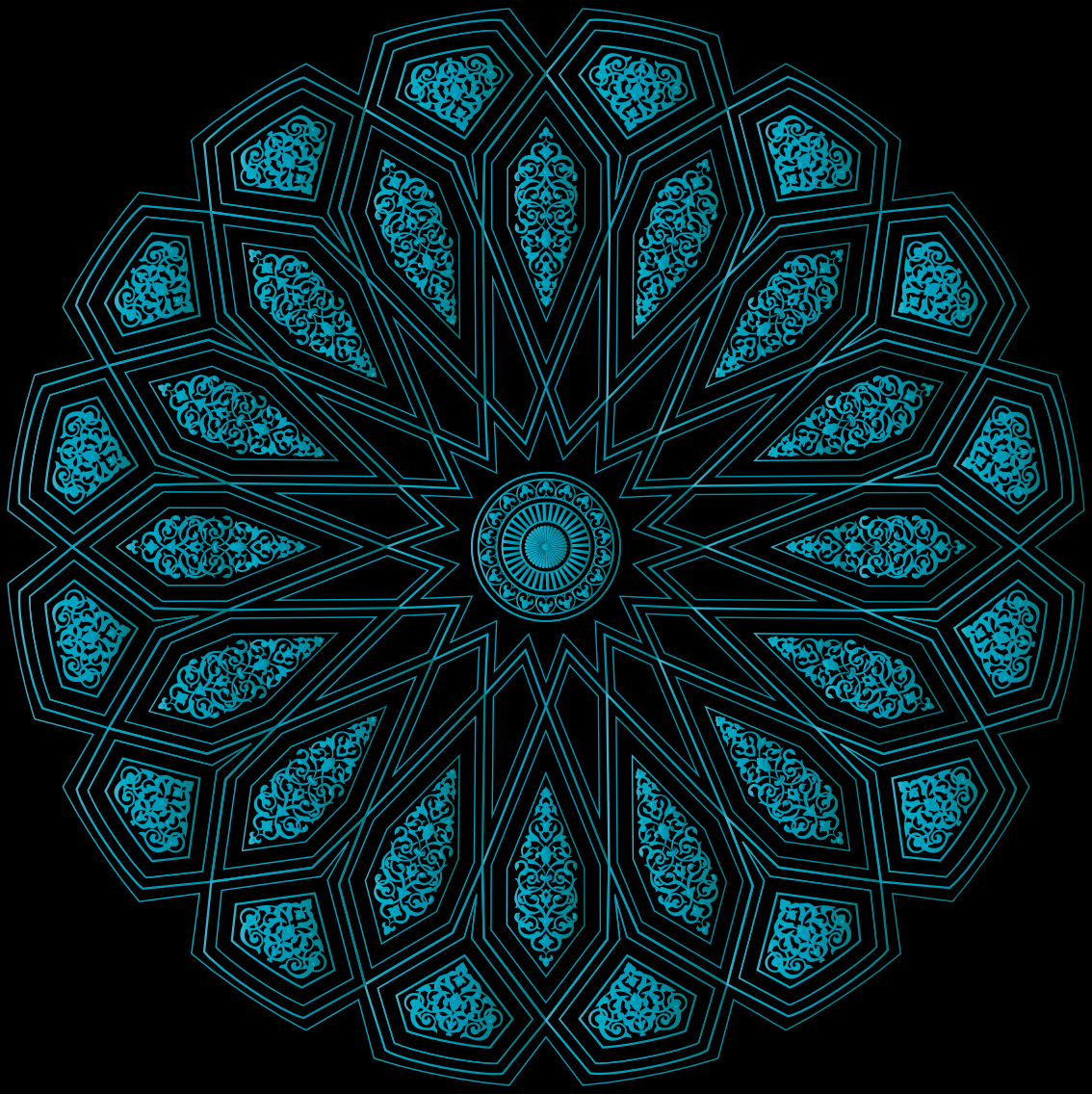

قانون مكافحة الرشوة والفساد في السعودية: الاطار والانفاذ

المحتوى

دراسة الحالة ١ ٤

دراسة الحالة ٢ ٤

قانون مكافحة الرشوة والفساد في السعودية ٥

دراسة الحالة ٣ ٦

دراسة الحالة ٤ ٧

دراسة الحالة ٥ ٨

إحصائيات الرشوة والفساد الصادرة عن نزاهة ٩

دراسة الحالة ٦ ١١

معلومات التواصل ١٣

دراسة الحالة ١

٢٠٢٠: تم التحقيق مع خمسة أشخاص، بما في ذلك موظفان لدى الهيئة العامة للزكاة والضريبة، نتيجة لاستلام رشاوى من ثلاثة أشخاص آخرين يعملون في القطاع الخاص - شركتا محاسبة وشركة استشارات في مجال الزكاة مقابل خفض الفواتير الضريبية لعدة شركات حيث تجاوزت قيمة إحدى تلك الفواتير ٣٠ مليون ريال سعودي.

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تباشر عدداً من القضايا الجنائية

دراسة الحالة ٢

٢٠٢٠: تلقى ثلاثة موظفون يعملون لدى **الشركة السعودية للكهرباء** رشاوى بقيمة ٥٣٥,٠٠٠ يورو (١,٩٦٥,٤٥٠ ريال سعودي) من شركة فرنسية مقابل قبول منتجات الشركة الفرنسية وزيادة طلبات الشراء لتلك المنتجات. تم دفع الرشاوى إلى حسابات مصرفية في دولة أخرى بطلب من الشركة الفرنسية وذلك لإخفاء مصدرها، الأمر الذي يعتبر غسل للأموال. بالإضافة إلى ذلك، فقد تلقى الموظفون مبالغ نقدية بلغت قيمتها التقريبية٣٠,٠٠٠ جنيه يورو (١١٠,٢١٢ ريال سعودي) عن مصاريف للسفر والإقامة والمعيشة خلال زيارتهم لمقر الشركة في فرنسا والاجتماع مع التنفيذيين دون علم الشركة السعودية للكهرباء.

كما تم تحديد استلام أحد الموظفين عمولة خفية بقيمة ٨٠٠,٠٠٠ ريال سعودي من المورّدين في المملكة بواسطة أحد الأقارب قبل أن يتم تحويل الأموال إلى حسابه المصرفي الشخصي مقابل ترسية عقود توريد للموردين من الشركة السعودية للكهرباء.

باشرت هيئة مكافحة الرشوة السعودية ١٠٥ قضية في الآونة الأخيرة

*بسعر الصرف اليوم، ولكننا نلفت عنايتكم إلى أن هذه الدراسة تمت عام ٢٠٢٠ عندما كان سعر الصرف هو ١ يورو = ٤,٤ ريال سعودي

قانون مكافحة الرشوة والفساد في السعودية

ترسخت استجابة المملكة للرشوة والفساد في القانون منذ سنوات عديدة. وسنناقش في هذا المقال نظام مكافحة الحالي المطبق في المملكة والذي تم تعديله مؤخراً في عام ٢٠٢١، وتحليل بعض من الإحصائيات المنشورة من قبل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في إطار سعيها لمحاربة كل من يعرض الرشوة أو يقبلها. وقد أدت هذه التغييرات، وما قامت به نزاهة من أعمال، إلى تغيّر سلوكي فعلي في المملكة حيث سعت العديد من المؤسسات إلى زيادة أو تطبيق ضوابط استباقية لمنع واكتشاف مثل ذلك السلوك والتحقيق في أي تصرفات خاطئة وترسيخ و صياغة مسؤولياتها المؤسسية والاجتماعية.

الرشوة والفساد و آثارها

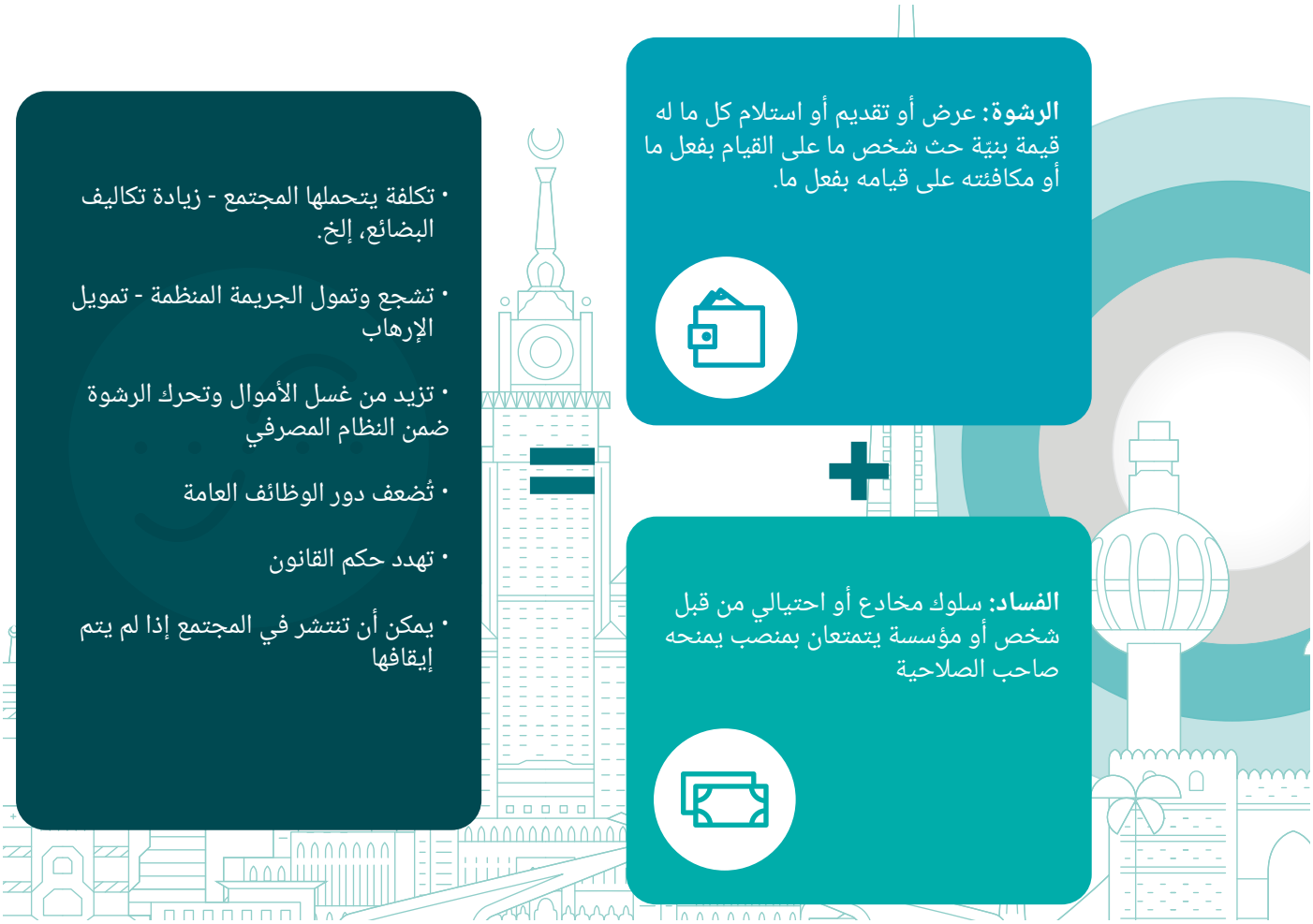

التشريعات الحالية[1]

صدر نظام مكافحة الفساد الحالي في المملكة بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٦ بتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٩هـ (الموافق ١٩٩٢/٠٦/٢٧م) وتم تعديله بموجب مراسم ملكية ما بين الأعوام ٢٠١٨ و ٢٠٢١[1]. يتضمن الجدول أدناه المكونات الرئيسية للقانون الحالي:

تعريف الرشوة[1]	طلب أو قبول أو استلام هدية أو دفعة من أي نوع كانت أو وعد بما سبق مقابل القيام (أو الامتناع عن القيام) بفعل حتى وإن كان الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً
من المشمول بالتشريع	مقسم بين "المرتشي" و"الراشي" حيث يُفترض أن يكون المرتشي (أي من يستلم الرشوة) من موظفي القطاع العام. إلا أنه تمت توسعة تعريف "موظف القطاع العام" عام ٢٠٢١ ليشمل المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص (النقاط ٦ و٧ أدناه)[2]: ١. كل من يعمل لدى الدولة أو لدى أحد الأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة سواء كان يعمل بصفة دائمة أو مؤقتة. ٢. المحكم أو الخبير المعين من قبل الحكومة أو أي هيئة لها اختصاص قضائي. ٣. كل مكلف من جهة حكومية أو أي سلطة إدارية أخرى بأداء مهمة معينة. ٤. كل من يعمل لدى الشركات أو المؤسسات الفردية التي تقوم بإدارة وتشغيل المرافق العامة أو صيانتها أو تقوم بمباشرة خدمة عامة، وكذلك كل من يعمل لدى الشركات المساهمة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها والشركات أو المؤسسات الفردية التي تزاول الأعمال المصرفية. ٥. رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات المنصوص عليها في الفقرة الرابعة. ٦. موظفو وأعضاء الجمعيات الأهلية ذات النفع العام ورؤساء وأعضاء مجالس إدارتها. ٧. موظفو والمؤسسات والمنظمات الدولية فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية.
المرتشي[3]	كل موظف قطاع عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية من أي نوع كانت لأداء عمل / الامتناع عن أداء عمل / خرق / التأثير على فعل أو عدمه
الراشي	كل شخص يعطي وعداً أو يعرض أو يقدم هدية للمرتشي
الوسيط/ الشريك	كل شخص عينه المرتشي أو الراشي لأخذ الرشوة مع علمه بذلك[4] و كل من اتفق أو حرض أو ساعد في ارتكاب الجريمة مع علمه بذلك متى تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق أو التحريض أو المساعدة[5].

دراسة الحالة ٣

٢٠٢١: تمت إدانة أحد موظفي **وزارة التعليم** بقبول رشوة وحُكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف وبغرامة بقيمة ٢٥,٠٠٠ ريال سعودي.

حاكم وقاضٍ وعقيد من بين من تم تجريمهم بالفساد

[1] تعديلات قانون مكافحة الرشوة: تم تعديل المادة ٩ بتاريخ ١٤٤٠/٠٢/٠١هـ (الموافق ٢٠١٨/١٠/١٠). تم تعديل المواد ١٧ و٢١ بتاريخ ١٤٤٠/١١/٠٧هـ (الموافق ٢٠١٩/٠٧/١٠). تم تعديل المادة ١٤ بتاريخ ١٤٤٢/٠٢/١٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/٠١) وتم تعديل المواد ٥ و٨ و١٥ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٢٧هـ (الموافق ٢٠٢١/١٢/٠٢).

[2] المادة ٨ من قانون مكافحة الرشوة

[3] يرجى الرجوع للمواد ١-٦ من قانون مكافحة الرشوة

[4] المادة ١١ من قانون مكافحة الرشوة

[5] المادة ١٠ من قانون مكافحة الرشوة

العقوبة

بحسب الدور الذي تم القيام به:

- المواد ١-٣، ٥، ٧، ٩: السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وغرامة لا تزيد عن مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين؛
- المادة ٤: السجن مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات وغرامة لا تزيد عن مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين؛
- المادة ٦، ١١: السجن مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تزيد عن خمسين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ و
- المادة ٩ (مكررا ١ و٢): السجن مدة لا تتجاوز خمسة سنوات وغرامة لا تزيد عن خمسمائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

يترتب على الحكم بإدانة موظف عام أو من في حكمه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام العزل من الوظيفة العامة وحرمانه من تولي الوظائف العامة.

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٥ على مصادرة المال أو الميزة أو الفائدة موضوع الجريمة.

ويمكن لأي شركات خاصة محلية أو أجنبية متورطة في الرشوة أن تتوقع غرامة لا تتجاوز ١٠ أضعاف قيمة الرشوة أو حرمانها من الدخول في عقود مشتريات مع الوزارات أو المؤسسات العامة لمدة لا تقل عن خمسة سنوات.

دراسة الحالة ٤

٢٠٢٢: حُكم على **سفير** سابق بالسجن لمدة ستة سنوات وغرامة بقيمة ٣٠٠,٠٠٠ ريال سعودي بعد أن أُدين بقبول رشوة واستغلال منصبه لإصدار تأشيرات حج وعمرة غير مقابل الحصول على مبالغ من المال.

صدرت أحكام بالسجن بحق عدد من كبار المسؤولين بتهمة الكسب غير المشروع واستغلال النفوذ

توسعة القانون ليشمل المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص

في عام ٢٠١٨ و٢٠٢١، دخلت بعض التعديلات حيز التنفيذ من شأنها توسعة نطاق القانون الذي كان يركز قبل ذلك على موظفي القطاع العام بشكل رئيسي. يشير الجدول أدناه إلى التغييرات الرئيسية:

- **المادة ٥:** إحلال عبارة "كل شخص" محل عبارة "كل موظف عام"

- **المادة ٨:** إضافة الفقرتين ٦ و٧ إلى تعريف الموظف العام (كما هو في الصفحة ٦)

- **التعديل والتوسع في المادة ٩:**

  - المادة ٩: إضافة عبارة "أو وعد بها" بعد عبارة "من عرض رشوة" إلى صدر المادة
  - تمت إضافة المادة ٩ (مكرر ١) والتي تشمل عقوبة راشي المؤسسات الخاصة[٦] و/أو المرتشي كشخص يعمل في تلك المؤسسة الخاصة
  - تمت إضافة المادة ٩ (مكرر ٢) والتي تشمل عقوبة مرتشي في مؤسسة خاصة[٧] (بصفة شخص يعمل في تلك المؤسسة الخاصة)

- تم تعديل **المادة ١٥** لتصبح أكثر شمولاً وتوضح مصادرة "المال أو الميزة أو الفائدة محل الجريمة متى كان ذلك ممكناً، أو مصادرة قيمته بحسب الأحوال، ومصادرة أي عائدات ترتبت من ذلك المال أو الميزة أو الفائدة".

كما يتضح من التغييرات الأخيرة في نظام مكافحة الرشوة، فقد اتسعت أحكام القانون لتشمل الأشخاص في مؤسسات القطاع الخاص بما فيها المؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص ذاتها.

ولا تعتبر هذه التغييرات مفاجئة بالنظر إلى رؤية ٢٠٣٠ والاستثمارات الدولية الضخمة الجاري تنفيذها في المملكة.

دراسة الحالة ٥

٢٠٢٢: تمت إدانة أحد القضاة السابقين في **المحكمة** العامة في إحدى المناطق بتهمة استلام رشوة وتزوير حكم قضائي بمشاركة قاضٍ آخر. وقد حُكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات وستة أشهر وبغرامة مالية بقيمة ١١٠,٠٠٠ ريال سعودي.

حاكم وقاضٍ وعقيد من بين من صدرت بحقهم غرامات بسبب الفساد

[٦] وكيانات أخرى غير حكومية
[٧] وكيانات أخرى غير حكومية

إحصائيات الرشوة والفساد الصادرة عن نزاهة[٩]

لا تتوفر الكثير من المعلومات عن القضايا الفردية التي يتم التحقيق فيها بطبيعة الحال. إلا أننا قمنا بتكوين صورة عن نشاط مكافحة الرشوة والفساد الذي تمارسه نزاهة بناء على تغريداتها[٨] الشهرية إلى جانب مختلف المواد المذكورة في الإعلام.

مستويات النشاط

كما يتضح أدناه، فقد ارتفعت مستويات الأنشطة لدى نزاهة خلال السنتين إلى السنوات الثلاث الأخيرة، وخاصة في ما يتعلق بزيارات الإشراف التي بلغ عددها ٢٨,٤٣٨ زيارة عام ٢٠٢١[٩] و٤١,٧٣٨ زيارة حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢. يبدو أن عام ٢٠٢١ كان عاماً تاريخياً بالنسبة لقضايا التحقيق وحالات الضبط والنمط الظاهر عموماً منذ عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢ هو زيادة نشاط التفتيش. وتجدر الإشارة إلى أنه، وعلى الرغم من زيادة عدد زيارات التفتيش، إلا أن عمليات الضبط انخفضت خلال السنة حتى تاريخه في ما يمكن أن يكون إشارة إلى زيادة الوعي والالتزام بالقوانين واللوائح.

عدد عمليات الضبط والتحقيقات وزيارات الإشراف

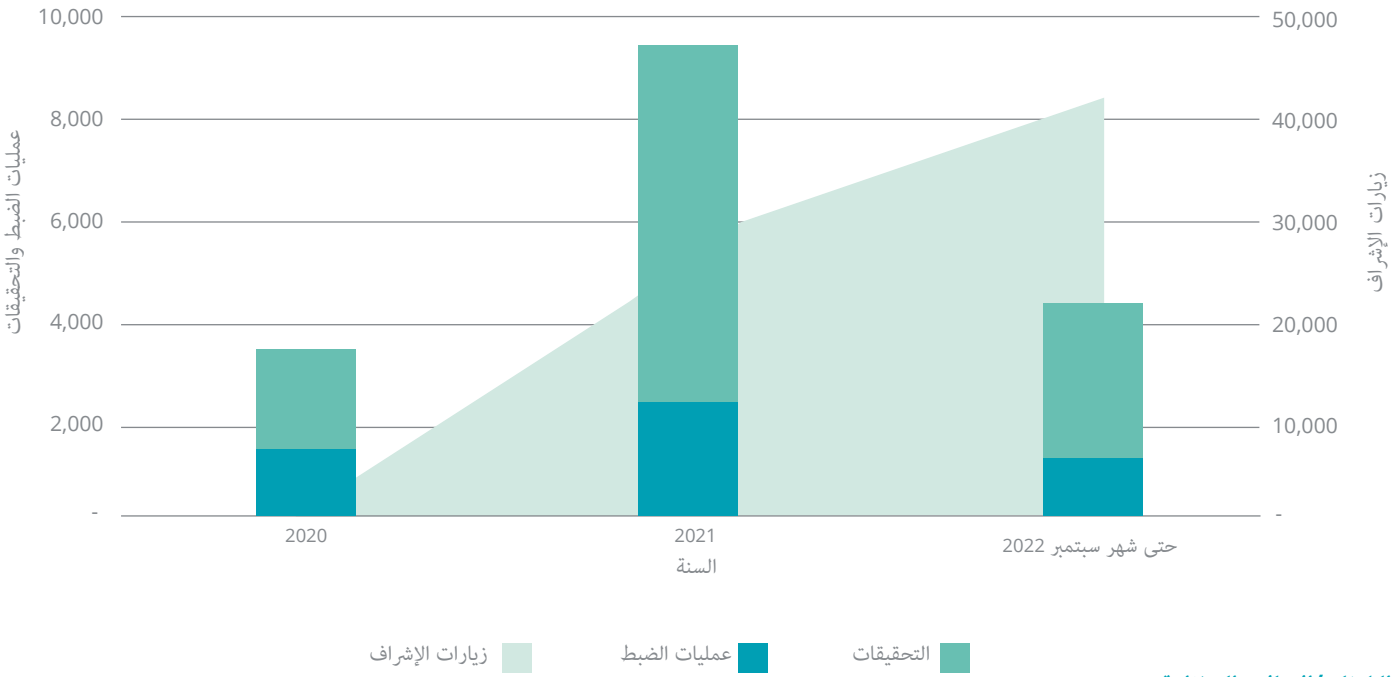

البلاغات/الإحالات إلى نزاهة

لم توضح المعلومات المتوفرة عن مصدر التحقيقات خلال البحث في المصادر العامة للمعلومات. إلا أننا نشير إلى أن أغلب الحالات خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨[١٠] (٧٤٪ عام ٢٠١٧ و٨٠٪ عام ٢٠١٨) وردت إلى نزاهة بشكل بلاغات مباشرة، بينما كان باقي الحالات نتيجة لزيارات وتحقيقات شخصية. تجدر الإشارة إلى أن تطبيق "نزاهة" كان الوسيلة الأكثر مباشرة للتبليغ عن الاشتباه خلال عام ٢٠١٨ وستبقى على الأرجح وسيلة الإحالة الرئيسية إلى نزاهة.

ولا يعتبر هذا الأمر مستغرباً حيث أنه من المتعارف عليه عموماً (على مستوى الشركات أو الجهات التنظيمية) بأن المبلغين هم المصدر الرئيسي لتحديد حالات الاحتيال والرشوة والفساد.

تنص **المادة ١٧** على ما يلي: "كل من أرشد إلى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام وأدت معلوماته إلى ثبوت الجريمة ولم يكن راشيا أو شريكا أو وسيطا يمنح مكافأة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد عن نصف قيمة المال المصادر، وتقدر المكافأة الجهة التي تحكم في الجريمة، ويجوز لوزارة الداخلية صرف مكافأة أعلى من المبلغ الذي يحدد بمقتضى هذه المادة، وذلك بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء عليها".

---

[٨] كافة الهياكل هنا - https://twitter.com/nazaha_gov_sa

[٩] لم يتم تحديد بيانات زيارة الإشراف في مصادر المعلومات العامة لعام ٢٠٢٠.

[١٠] 2017 https://www.aleqt.com/2018/01/28/article_1322266.html; 2018 - https://saudigazette.com.sa/article/559454/SAUDI%20ARABIA

تحليل القطاعات

من خلال تحليل نتائج تغريدات نزاهة، فقد سعينا إلى استشفاف القطاعات الجاري التحقيق فيها بناء على وصف الوزارات و القطاعات الفشاركة*. ومع أننا لم نتمكن من الربط بين هذه النتائج وبين أرقام التحقيقات أو حالات الضبط، إلا أن هناك نمطاً واضحاً من حيث القطاعات الرئيسية التي تم تحديد الرشوة والفساد فيها. ولم تكن بعض القطاعات مستغربة بالنظر إلى حجم ميزانياتها مثل الدفاع والصحة والحكومات المحلية (البلديات) ومساحة خدماتها في المملكة مثل وزارة الداخلية التي تشمل عدة وظائف حكومية رئيسية مثل الشرطة والجهات القضائية والمرور، إلخ.

قضايا الفساد من نزاهة - 2020 إلى 2022

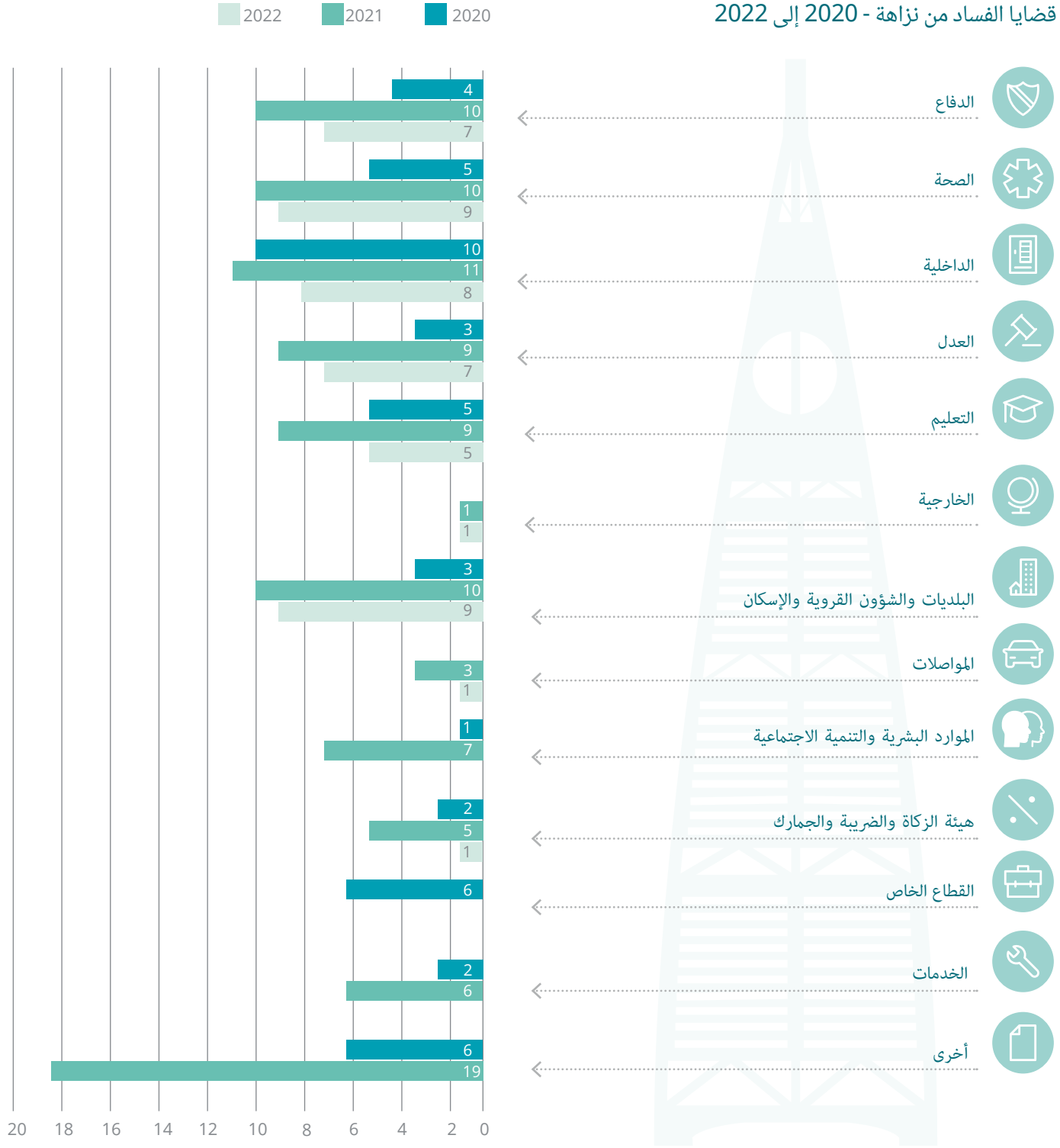

*هذه التصنيفات مبنية على أساس القطاع وليس على أساس الوزارات.

بالنظر إلى انحياز البيانات إلى قطاع الحكومة والقطاع العام حالياً، فمن المثير للاهتمام أن نرى التغيرات التي ستطرأ على هذه الأنماط في المرحلة المقبلة، خاصة مع التغييرات الأخيرة في القانون والتي ستسمح بتحقيق أكثر تركيزاً على تعاملات القطاع الخاص. وكما يتضح من مختلف استبيانات الاحتيال والرشوة والفساد العالمية، فمن المتوقع أن نرى القطاعات التالية (على أقل تقدير):

دراسة الحالة ٦

٢٠٢١: إيقاف لواء متقاعد واثنين من الموظفين المتقاعدين في المرتبة الخامسة عشرة **بوزارة الحرس الوطني** لحصولهم على مبالغ نقدية من شركات محلية وشركة أجنبية متعاقدة مع الوزارة، حيث حصل الأول على مبلغ ٢٠،٥٠٠،٠٠٠ ألف ريال.
أما الثاني، فاستلم مبلغ ٣٠،١ مليون ريال سعودي على هيئة دفعات نقدية، بينما استلم الثالث مبلغ ١٤٧،٤ مليون ريال سعودي على هيئة عقارات واستلم جزءاً منها نقداً.
بلغ مجموع الرشاوى ١٩٨ مليون ريال سعودي، مدفوعة مقابل تسهيل عقود لشركات متعاقدة أجنبية.

رشاوى بقيمة ١٩٨ مليون ريال سعودي في قضية فساد

أدت التغييرات الأخيرة في قانون مكافحة الرشوة والفساد السعودي إلى توسعة التركيز على التحقيقات القائمة (على الصعيدين الوطني والداخلي) والتي شهدت بالفعل زيادة مستويات أنشطة نزاهة. ومن غير المرجح أن تتباطأ مستويات الأنشطه في السنوات القادمة.
ولا بد لكافة المؤسسات، سواء القائمة في المملكة أو التي تمارس أعمالها فيها، أن تكون على علم بالقانون وأن تتبع سياسات وإجراءات قوية لمنع جرائم الرشوة والفساد. إن التجاهل المتعمد لمثل هذه السلوكيات لا يمكن أن يعتبر عذرا مقبولاً من باب الدفاع.

أن العقوبات المالية والشخصية المتعلقة بجرائم الرشوة والفساد صارمة جداً ولن يتم التساهل مع أي شخص له علاقة بهذه السلوكيات.

معلومات التواصل

رنا شعشاعة
شريك
رئيس خدمات التحقيق والمنازعات في الشرق الأوسط
البريد الإلكتروني: rshashaa@deloitte.com
الهاتف المتحرك: +966 55177 1734

نيل هارجريفز
شريك
خدمات التحقيق والمنازعات | الرياض
البريد الإلكتروني: nehargreaves@deloitte com
الهاتف المتحرك: +966 53835 5449

بول هك
مدير تنفيذي
خدمات التحقيق والمنازعات | الرياض
البريد الإلكتروني: pahuck@deloitte com
الهاتف المتحرك: +966 53335 0270

Deloitte.

قد تمت كتابة هذا المنشور بصفة عامة، وبالتالي لا يمكن الإعتماد على ما يحتوي عليه لتغطية حالات محددة. إنّ تطبيق المبادئ المنصوص عليها يتوقف على الظروف الخاصة بكل حالة وينصح بالحصول على الإستشارة المهنية قبل القيام أو الإحجام عن أي تصرف بالإعتماد على محتوى هذا التقرير.

يسرّ د شركة ديلويت للخدمات الاستشارية المالية المحدودة أن تقدم الاستشارة المهنية للقراء حول كيفية تطبيق المبادئ المنصوص عليها في المنشور بحسب ظروفهم الخاصة. لا تتحمل شركة ديلويت للخدمات الاستشارية المالية المحدودة واجب أو مسؤولية عن أي خسارة يكون سببها التصرف أو الإحجام عن التصرف نتيجة الإعتماد على أي معلومات يحتوي عليها هذا المنشور.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة (د إم إي) هي شركة تابعة لديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وقبرص، وديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة (ن س إي) هي شركة مرخص لها من قبل ديلويت توش توهماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان.

يُستخدَم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء المرخص لها من قبل ديلويت توش توهماتسو المحدودة، وهي مجموعة عالمية من شركات الأعضاء المرخص لها، والكيانات المرتبطة بها، تتمتع الأخيرة وكل من الشركات المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. لا تقدم ديلويت توش توهماتسو المحدودة أو ديلويت ن س إي أو ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة أي خدمات للعملاء، يُرجى مراجعة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com/about.

تعتبر ديلويت شركة عالمية رائدة في مجال التدقيق والمراجعة، والاستشارات الإدارية والمالية، وخدمات استشارات المخاطر، خدمات الضرائب والخدمات المتعلقة بها. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتشن العالمية لأفضل ٥٠٠ شركة، بفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء المرخص لها في أكثر من ١٥٠ دولة. للحصول على المزيد من التفاصيل حول مهنيي ديلويت الـ ٣٠٠,٠٠٠ وأثرهم الإيجابي في مختلف القطاعات، يُرجى مراجعة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com.

ديلويت اند توش الشرق الأوسط هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الإستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة. إنّ وجود شركة ديلويت اند توش الشرق الأوسط في منطقة الشرق الأوسط قائم من خلال الشركات الحائزة على ترخيص لتقديم الخدمات وفقاً ديلويت اند توش الشرق الأوسط في البلد التابعة له وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض و/أو إلزام شركة ديلويت اند توش الشرق الأوسط. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة أو كيان بشكل مستقل مع العملاء الخاصين بهم وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

تقدّم ديلويت اند توش الشرق الأوسط خدمات التدقيق والمراجعة و خدمات الضرائب والاستشارات الإدارية والمالية وخدمات استشارات المخاطر في المؤسسات وتضم قرابة ٥,٠٠٠ شريك ومدير وموظف يعملون من خلال ٢٧ مكتباً في ١٥ بلداً.

© ٢٠٢٣ إشركة ديلويت للخدمات الاستشارية المالية المحدودة.] جميع الحقوق محفوظة.